بوجد الحادث ومعدا اذا وجد وبعده اذا في من غير تغير
في ذات القديم فعلي كون العلم اضافة لا يلزم من تغير
المعلوم الا تغير العلم دون تغير الذات لكنه اضافة كما علمت
لا صفة حقيقية علي هذا القول وعلي تقدير كونه صفة
ذات تعلق واضافة وهو الحق لا يلزم تغير العلم فضلا عن
الذات لان التغير والتبدل انما لحق التعلقات لا نفس
الصفة المتعلقة ولا الذات وهذه احد المسايل
التي كفرهم بها اهل الاسلام الثالث مع سيدي احمد
زروق نفعنا الله به ان يقال ان علمه تعالي يتعلق بالمعلوم
اجمالا لا يهامه انه لا يتعلق بها تفصيلا كما منع ان يقال
يتعلق بها اجمالا وتفصيلا للتناقض واوجب في التقدير
ان يقال يتعلق بها تفصيلا الرابع معني تعلق علمه
تعالي بالمستحيل علمه تعالي باستحالته وانه لو تصور
وقوعه لزمه من الفيساد كذا علي ما اشار اليه بعض
السلف بقوله علم ما كان وعلم ما لم يكن ان لو كان كيف كان يكون
وبهذا تميز عن علمنا بالمستحيل والله اعلم ص ومثل
ذا كلامه فلنتبع ش يعني ان كلام الله النفسي القديم القايم
بذاته تعالي مثل العلم في احكامه الثلاثة وجوب عموم تعلقه
بالواجب والممتنع والجايز كلبات كانت او جزييات مجردات
كانت او مركبات كانت او بسايط جواهر كانت او اعراضا
وجوديات كانت او عدميات ووجوب عدم تناهي متعلقاته
ووجوب وحدته اما وجوب عمومه لمتعلقاته الثلاثة
ووجوب عدم تناهيها بالمعني السابق فلصلوحه

للجميع

للجميع وامتناع التخصيص في صفاته لما مر واما وجوب وحدته
فهو مذهب المحققين من اهل الحق وبينه امام الحرمين
بان ثبوت صفة الكلام انما هو بالسمع دون العقل ولم
يرد السمع بالتعدد بل انعقد الاجماع علي نفي كلام ثان قديم
ولم يمتنع التكلم بالامر والنهي والخبر وغيرها بكلام واحد
فحكمنا بانه واحد ازلا يتعلق بجميع المتعلقات كما في سايز
الصفات وان كانت العقول قاصرة عن ادراك كنه هذا
المعني واذا تحققت هذا فالامر كذلك في الذات وجميع
الصفات قال السعد وهذا اقرب من الاستدلال علي وحدته
بانه لو تعدد لم ينحصر في عدد لان نسبة الواجب الي
جميع الاعداد علي السواء ان قلت اثبات التعلق في الازل
للكلام القديم من لازمه اشتماله علي امور زمانية واخبار
واستخبار ونداء وغير ذلك كما هو مذهب اهل الحق فيلزم عليه
وجود الامر بلا مامور والنهي بلا منهي والاخبار بلا مخبر عنه
وبلا سامع والنداء والاستخبار بلا مخاطب وكل ذلك عبث لا تليق
نسبته الي الحكيم قلت هذا سوال صعب مشهور بين القوم
ولهم عنه اجوبة منها ما ذهب اليه عبد الله بن سعيد القطان
من ان كلامه في الازل ليس بامر ولا نهي ولا خبر ولا غير
ذلك وانما يصير احد هذه الاقسام فيما لا يزال ولعترض
عليه بانه يلزم عليه وجود الجنس من غير وجود احد
انواعه وليس بمعقول وبانه يلزم عليه تغير القديم
وهو محال ومنها وهو اشهرها ان وجود المخاطب في
الشاهد انما يلزم لنفي العبث في الكلام اللفظي الحسي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)